

المسؤولية المجتمعية للجامعة ودورها في تحقيق الأمن الغذائي

"مقاربة سوسيو اقتصادية"

ط.د: العلي قواسمية

جامعة الوادي

elgouasmia20@gmail.com

د. جبلي فاتح

جامعة تبسة

fateh.djebli@univ-tebessa.dz

المحور: المحور الثاني

المسؤولية المجتمعية للجامعة وتكريس ثقافة الأمن الغذائي والمحافظة على نوعية الحياة في سياق أزمت الجوع .

الملخص:

تهدف كل الدول والمجتمعات الى محاولة تحقيق التقدم والطور في شتى المجالات، ومن أجل تحقيق ذلك لابد عليها من العمل على تكوين إطارات وكفاءات مؤهلة، وهذا لن يأتي إلا من خلال الاهتمام بقطاع التعليم العالي والبحث العلمي، وهذا لأنه هو المسؤول على تخريج وتكوين الكفاءات والإطارات، إذ تعد الجامعة من أهم المؤسسات الإجتماعية الموجودة، فبالإضافة الى وظيفتها الأساسية المتمثلة في تعليم الطلاب وتكوينهم، هناك دور اجتماعي مهم تلعبه والذي يتمثل في المساعدة في حل المشكلات الاجتماعية من خلال اجراء البحوث والدراسات.

وعليه نرى بأن للجامعة مسؤولية مجتمعية كبيرة تحاول تحقيقها من اجل مساعدة المجتمع على التقدم في عدة مجالات، مثل المساعدة في تحقيق الأمن الغذائي، وهذا ما سنحاول أن نتطرق اليه في هذه الورقة البحثية الموسومة بعنوان: المسؤولية المجتمعية للجامعة ودورها في تحقيق الأمن الغذائي للمجتمع، وتتكون هذه الورقة البحثية من ثلاثة محاور، المحور الاول وهو مدخل مفاهيمي، أما المحور الثاني فهو للحديث عن ماهية المسؤولية المجتمعية للجامعة، وأخيرا المحور الثالث مخصص للحديث عن الأمن الغذائي مع محاولة إبراز الدور الذي تلعبه المسؤولية المجتمعية للجامعة في تحقيقه.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية المجتمعية، المسؤولية المجتمعية للجامعة، الأمن الغذائي.

Abstract

All countries and societies aim to try to achieve progress and development in various fields, and in order to achieve this, they must work on forming qualified frameworks and competencies, and this will only come through paying attention to the higher education sector and scientific research, and this is because it is responsible for the graduation and formation of competencies and frameworks. The university is one of the most important social institutions that exist. In addition to its primary function of educating and training students, there is an important social role it plays, which is to help solve social problems through research and studies.

Accordingly, we see that the university has a great societal responsibility that it is trying to achieve in order to help society advance in several areas, such as helping to achieve food security. This research paper has three axes, the first axis, which is a conceptual entrance, the second axis is to talk about the social responsibility of the university, and finally the third axis is dedicated to talking about food security with an attempt to highlight the role played by the social responsibility of the university in achieving it.

Keywords: social responsibility, university social responsibility, food security.

مقدمة

يعتبر موضوع المسؤولية المجتمعية من المواضيع المطروحة والمهمة في وقتنا الحالي، والتي تحظى باهتمام العديد من الباحثين والدراسين، وهذا نظرا لدورها الكبير الذي تلعبه، وهو نفس الأمر تقريبا عندما نتحدث عن المسؤولية المجتمعية للجامعة، حيث أن هذه الأخيرة الجامعة أصبحت من أهم المؤسسات الاجتماعية التي يقع على عاتقها مسؤولية كبيرة اتجاه المجتمع من خلال ضرورة إجراء الدراسات والبحوث حول المشكلات التي يعاني منها المجتمع ومحاولة إيجاد الحلول لها والتصدي لها، ومن بين هذه المشكلات والمواضيع المهمة التي يعاني منها المجتمع اليوم، نجد موضوع الامن الغذائي والذي يعتبر من أهم المشاكل التي يعاني منها العالم اليوم، خاصة في البلدان الفقيرة والنائية وهنا نتحدث نوعا ما عن دول العالم الثالث.

وعليه حاولت هذه الورقة البحثية الإجابة عن التساؤلات التالية:

1\ ما المقصود بالمسؤولية المجتمعية للجامعة؟

2\ ماهي اهم أبعاد المسؤولية المجتمعية للجامعة؟

3\ ماذا نعني بالأمن الغذائي؟

4\ ماهي اهم أبعاد الأمن الغذائي؟

5\ ماهو الدور الذي تلعبه المسؤولية المجتمعية للجامعة في تحقيق الأمن الغذائي؟

وتهدف هذه الورقة البحثية الى تحقيق الأهداف التالية:

1\ الكف على مفهوم المسؤولية المجتمعية للجامعة.

2\ الكشف عن أبعاد المسؤولية المجتمعية للجامعة.

3\ التعرف على مفهوم الأمن الغذائي.

4\ التعرف على أبعاد الأمن الغذائي.

5\ التعرف على أهم مؤشرات الأمن الغذائي.

6\ الكشف عن الدور الذي تلعبه المسؤولية المجتمعية للجامعة في تحقيق الأمن الغذائي.

أولاً: مدخل مفاهيمي:

1\ تعريف المسؤولية المجتمعية:

هناك عدة تعريفات مقدمة للمسؤولية المجتمعية نذكر منها:

هي عبارة عن مسؤولية أمام الذات وتعرب عن درجة الإهتمام، والفهم والمشاركة للجماعة، تنمو تدريجياً عن طريق التربية، والتطبيع الإجتماعي داخل الفرد.(الأشهب،بوخاري،2020، ص 64)

كما تعرف بأنها: أنشطة إلزامية تقوم بها منظمات الأعمال اتجاه المجتمع بهدف تنميته ورفع المستوى المعيشي للعاملين لديها وأفراد المجتمع المحلي.(دره ، 2018 ص 130)

ومن خلال التعريفات المقدمة حول المسؤولية المجتمعية يمكن أن نعرفها إجرائياً كمايلي:

هي عبارة عن ما مدى مساهمة المجتمعات والأشخاص في تحقيق التنمية والتقدم في المجتمع، من خلال القيام بالأدوار والمهام المنوطة بهم من أجل خدمة المجتمع.

2\ تعريف المسؤولية المجتمعية للجامعة:

هناك عدة تعريفات مقدمة للمسؤولية المجتمعية للجامعات، نذكر منها:

تعرف على أنها: مسؤولية الجامعة في الدعوة الى ممارسة مجموعة من المبادئ والقيم من خلال وظائفها الأساسية من تدريس وبحث علمي وخدمة مجتمع، وتشمل هذه المبادئ والقيم الإلتزام بالمساواة والحقيقة والتميز، ودعم العدالة الإجتماعية والتنمية المستدامة، والإقرار بكرامة الفرد وحرية وتقدير التنوع وتعدد الثقافات ودعم حقوق الإنسان والمسؤولية المدنية.(الصائع، 2014، ص 438)

كما تعرف بأنها: السياسة الأخلاقية لجودة أداء اعضاء الجامعة من طلبة وأساتذة ودكاترة وإداريين، مع مسؤولية إدارة التأثيرات البيئية والمعرفية والتعليمية وسوق العمل وذلك مع حوار تفاعلي مع المجتمع لتحسين التنمية البشرية المستدامة.(قاسي ، 2021، ص 186)

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن ان نعرف المسؤولية المجتمعية للجامعة إجرائياً كمايلي:

هي عبارة عن تحمل الجامعة لمسؤوليتها اتجاه المجتمع من خلال قيامها بأبحاث ودراسات حول المشكلات والظواهر التي يعاني منها المجتمع ومحاولة إيجاد حلول لها.

3\ تعريف الأمن الغذائي:

شكل مصطلح الامن الغذائي اهتمام العديد من الباحثين في حقل العلوم الاجتماعية والاقتصادية حيث عرفته : منظمة الفاو " منظمة الأغذية والزراعة " بأنه: يتوفر عندما تتاح لجميع الناس في جميع الأوقات الفرص المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على غذاء كاف ومأمون ومغذي، ويلبي احتياجاتهم الغذائية وأذواقهم الغذائية ويكفل أن يعيشوا حياة موفورة الصحة والنشاط.(تواتي ، 2019/2018، ص 14)

بينما عرفته المنظمة العربية للتنمية الزراعية على أنه: توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمين للنشاط والصحة بصورة مستقرة لكل الأفراد، إعتقاداً على الانتاج المحلي أولاً، وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية وإتاحته للمواطنين بالأسعار التي تتناسب مع مدخلهم وإمكانياتهم المادية. (إبراهيم أحمد، 2014، ص 13)

ومن خلال التعريفات المقدمة للأمن الغذائي يمكن تعريفها إجرائياً على أنه:

محاولة تحقيق الغذاء بالشكل الكافي السكان، مما يسمح لهم بعدم التعرض للجوع والمجاعات.

ثانياً: ماهية المسؤولية المجتمعية للجامعات

1\ أهمية المسؤولية المجتمعية للجامعة:

للمسؤولية المجتمعة للجامعة أهمية كبيرة، نذكرها كمايلي:

- تحسين سمعة الجامعة: فمن خلال برامج المسؤولية المجتمعية تضمن الجامعة الى حد كبير دعم جميع أفراد المجتمع لأهدافها ورسالتها التنموية والاعتراف بممارساتها والمساهمة في نجاح خططها وأهدافها المسطرة.
- جذب العاملين المميزين والاحتفاظ بهم، فأنشطة المسؤولية المجتمعية تسهم في توجيه اهتمام أكبر نحو قضايا رأس المال البشري، فالممارسات والأنشطة الخاصة بتحقيق عدالة الأجور وخلق بيئة عمل آمنة وإتاحة فرص التدريب والترقية وتوفير المزايا الصحية للعاملين وأسرهم ومرونة ساعات العمل.
- رفع القدرة المؤسسية وتحقيق التميز: وذلك بسبب الارتباط الايجابي بين تطبيقات المسؤولية المجتمعية للجامعة وتعزيز القدرات التنافسية لها.
- تشجيع وتقوية التعاون داخل الجامعة.
- تحسين الأداء المالي للجامعة.
- دعم تكافؤ الفرص والمساواة ومراعاة التوازن بين الحياة العملية والحياة الأسرية للعاملين وتحسين قدراتهم ومهاراتهم المهنية والذاتية، ومراعاة العدل بين العاملين.
- تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمجتمع، والعمل على توفيرها.
- دعم الجهود والمبادرات الصديقة للبيئة. (الأشهب، بوخاري، 2020، ص 68)

2\ أبعاد المسؤولية المجتمعية للجامعة:

تتمثل أبعاد المسؤولية المجتمعية للجامعة حسب العديد من الباحثين فيمايلي:

- إدارة المسؤولية المجتمعية:

ويشير هذا البعد إلى إدارة وتنظيم المسؤولية المجتمعية بالجامعة، حيث يهدف إلى إدارة نظام المسؤولية المجتمعية وتحقيق التوازن بين أهداف المؤسسة الجامعية والأهداف المجتمعية ويتم على مستويات الإدارة

العليا، فمن الضروري احترام مبادئ المسؤولية المجتمعية في سياسة الجامعة وإجراءاتها وعملياتها كجزء لا يتجزأ من محاسبة الإدارة ومساعدة أصحاب المصلحة، ولتحقيق ذلك تقوم الجامعة بعدد من الممارسات من أهمها الاعتراف الرسمي باتحادات أعضاء هيئة التدريس والطلاب ومساعدتهم في اتخاذ القرار، تكوين فرق عمل المسؤولية المجتمعية وإعداد الخطط وتنفيذها وإصدار تقارير عن تقدم الجامعة نحو أهداف الإستدامة والمسؤولية المجتمعية.

• دعم بيئة الجامعة الداخلية:

ويشير هذا البعد إلى مجموعة الممارسات والتوجهات التي تعتمدها الجامعة لتحسين وتطوير المجتمع الداخلي فمن الضروري أن تهتم الجامعة باحتياجات المجتمع الداخلي وخاصة العاملين بها، فنجاح الجامعة يتوقف على تحقيق الحد الأمثل من عالقات العمل، وتوفير معايير أعلى للصحة والسلامة المهنية، وساعات العمل المرنة، وأيضا من الضروري أن تضمن الجامعة العدالة والإنصاف لأعضاء هيئة التدريس والطلاب والعاملين على النحو المناسب كما تعمل سياستها وإجراءاتها على تجنب التمييز والظلم ودعم تكافؤ الفرص.

• -دعم البيئة الخارجية للجامعة:

ويشير هذا البعد إلى مجموعة الممارسات والتوجهات التي تعتمدها الجامعة لبناء علاقتها بالمجتمع الخارجي، حيث ي للمسؤولية المجتمعية على أنها عقد بين الجامعة والمجتمع، تلتزم بموجبه الجامعة بإرضاء المجتمع وتحقيق ما يتفق مع الصالح العام، وال بد للجامعة من أن تسهم في تحقيق رفاهية المجتمع الذي تعمل فيه، ويمثل هذا البعد مجموعة واسعة من المسؤوليات التي يجب أن تتحملها الجامعة، كتنظيم مخرجات وخدمات ذات قيمة للمجتمع بنوعية جيدة وتكلفة مقبولة، والمساهمة في حل مشكلات المجتمع، (فالجامعات كوحدات اجتماعية تأخذ بعين الاعتبار المجتمع ومتطلباته عند اتخاذ قراراتها مراعية آثار هذه القرارات على كل جوانب المجتمع). (الحاجي، 2017، ص536-537)

3\ معايير المسؤولية المجتمعية للجامعة:

ترتكز المسؤولية المجتمعية للجامعة على مجموعة من المعايير ، يمكن ذكر كمايلي:

- القيم والأخلاقيات: حيث تلتزم الجامعة بموجبه على العمل في ظل القيم والممارسات الأخلاقية المتعلقة بالتعامل مع أصحاب المصلحة.
- العلاقات التعاونية: إذ على الجامعة أن تتسم بالعدالة والنزاهة والأمانة مع شركاء العمل، وتعمل على ترقية المسؤولية المجتمعية لهؤلاء الشركاء ومتابعتها.
- الخدمات ذات الجودة: تحدد الجامعة احتياجات السوق وتستجيب لرغبات أصحاب المصالح، وتعمل على تقديم خدمات بأعلى مستوى وأعلى قيمة.
- الحماية وإعادة الصالح البيئي: إذ يتوجب على الجامعة حماية البيئة وإعادة إصلاحها، والترويج للتنمية المستدامة فيما يتعلق بالمنتجات والعمليات والخدمات والأنشطة الأخرى.
- المساءلة والمحاسبة: يستوجب إبداء الرغبة الحقيقية في الكشف عن المعلومات والأنشطة بطرق وفترات زمنية لأصحاب الشأن لإتخاذ القرارات.

- الارتباط المجتمعي: تعمل الجامعة على تكوين علاقات مفتوحة مع المجتمع الذي تتعامل معه تتميز بالحساسية تجاه ثقافة هذا المجتمع واحتياجاته بحيث تنسم بالإيجابية والتعاون والمشاركة.
 - تقوية السلطات وتعزيزها: من خلال العمل على الموازنة في الأهداف الإستراتيجية والإدارة اليومية بين مصالح المستخدمين والمجتمعات المتأثرة وغيرهم من أصحاب الشأن.
 - الأداء المالي والنتائج: تعمل الجامعة على تعويض المساهمين برأس المال بمعدل عائد تنافسي، بينما تحافظ في ذات الوقت على الممتلكات والأصول، واستدامة هذه العائدات.
 - مواصفات موقع العمل: أن ترتبط أنشطة الجامعة بإدارة الموارد البشرية لترقية القوى العاملة وتطويرها على المستويات الشخصية والمهنية على أساس أن العمال يمثلون شركاء مهمين في العمل.
- دره وآخرون، 2018، ص 31)

ثالثا: الأمن الغذائي:

1\ مستويات الأمن الغذائي:

للأمن الغذائي مستويات عديدة يمكن ان نذكرها كمايلي:

1-1- الأمن الغذائي المطلق:

وهو يعني انتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة، بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، وهذا ما يعني تحقيق الإكتفاء الذاتي من الغذاء في الدولة.

2-2- الأمن الغذائي النسبي:

وهو الذي يعني قدرة دولة ما، او مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية كليا او جزئيا، كما يعرف أيضا بأنه: قدرة قطر ما أو مجموعة من الأقطار على توفير احتياجات مجتمع أو مجتمعاتهم من السلع الغذائية الأساسية كليا أو جزئيا، وضمان الحد الأدنى من ذلك الإحتياجات بانتظام. (المخادمي، 2009، ص 214)

3-1- الأمن الغذائي المحتمل:

ويعني قدرة الدولة على رفع مستويات الغذاء لأفراد المجتمع الى المستوى الذي يمكنهم من القيام بأعمالهم الإنتاجية على أكمل وجه، والذي يضمن للفرد ان يكون قادرا على القيام بأداء أعماله بأعلى مستوى ممكن من الكفاءة.

وهو يركز على:

- عرض الغذاء سواء من خلال الانتاج والتخزين والتجارة.
- الطلب على الغذاء وكيفية الحصول عليه من خلال الانتاج المنزلي له، أو من خلال شرائه من السوق أو الحصول عليه كمساعدة أو دين. (تواتي ، 2018/2019، ص 18)

2\ أبعاد الأمن الغذائي:

للأمن الغذائي أبعاد عديدة ومتعددة، سنحاول نذكرها إختصار على النحو الآتي:

1-2- البعد الإقتصادي:

يوضح هذا البعد العلاقة التي تربط ما بين الامن الغذائي والفجوة الغذائية، والتي تستوجب دراسة جانبي الطلب والعرض بالنسبة للغذاء، وكذلك التركيز على عدم قدرة الشعوب على توفير احتياجات سكانها من الغذاء، بحيث يرتبط تزايد هذه الفجوة بتطور أعداد السكان وكذلك الاستغلال غير الرشيد للموارد الطبيعية، مما يشكل عبئا إقتصاديا للأمن الغذائي على الدولة.

ونجد ان البعد الاقتصادي للأمن الغذائي يتضمن جانبا تنمويا يتمثل في أثر مستواه السائد في الدولة على التنمية الاقتصادية، حيث توجد علاقة طردية بين الغذاء والصحة من جهة وعملية التنمية الاقتصادية من جهة أخرى، فتوفير المتطلبات الأساسية من الغذاء يمكن الأفراد من القيام بدورهم في تحقيق مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعلى العكس من ذلك، فإن تدهور مستوى الأمن الغذائي يعكس تدهورا للحالة الصحية للأفراد، باعتبارهم اهم عناصر الانتاج المتوفرة في الدول النامية.(بوجلال، 2014، ص 69) ويمكن لنا تلخيص البعد الاقتصادي للأمن الغذائي فيمايلي:

- المحافظة على توازن القدرة الشرائية للمواطنين.
- وجود مستوى متطور في كفاءة قوانين التصدير والاستيراد، بما يتناسب مع الاقتصاديات المحلية، الإقليمية، الدولية.
- وجود بعد وقائي للأمن الغذائي تجسده السياسات الاقتصادية الوقائية لمواجهة المشكلات الناجمة عن تحرير التجارة الخارجية.
- تحقيق التوازن بين القطاعات الإنتاجية وزيادة مداخيل الضرائب.

2-2- البعد السياسي:

يتضمن البعد السياسي للأمن الغذائي في جوانب سياسية في صميم اهتمامات الدولة، بحيث ان توفير حصة الغذاء المطلوبة للسكان وتلبية احتياجاتهم الأساسية من الغذاء يؤدي الى الاستقرار السياسي للدولة، ويكون العكس في حال لم يتوفر هذا الأخير.

يمكن توضيح البعد السياسي للأمن الغذائي فيما يلي:

- محدودية عدد الدول المنتجة والمصدرة للسلع الغذائية وفي مقدمتها الحبوب.
- طبيعة الانظمة الاقتصادية والسياسية السائدة في هذه الدول، وقدرتها على المناورة السياسية والاقتصادية في مجال تجارة السلع الغذائية، مع وجود دول هي الأكثر تضررا من استعمال سلاح الغذاء على غرار الدول العربية والإفريقية.

3-2- البعد الاجتماعي:

ان زيادة الكثافة السكانية للدولة تجعلها غير قادرة على تحقيق الامن الغذائي لسكانها، وهو الأمر الذي يؤدي بالسكان والأفراد الى النزوح الريفي، والى الهجرة غير الشرعية، وكذلك انتشار الآفات الاجتماعية مثل السرقة وغيرها وهذا من اجل الحصول على لقمة العيش.

وقدر أشارت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ان الفقر يعتبر من أبرز الأسباب الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي، ولذلك لابد على الدولة من محاربة الفقر والبطالة والعمل على تقليله، وذلك بغية الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والأمني للدولة. (تواتي ، 2018/2019، ص 30-35)

3\ مقومات الأمن الغذائي:

يمكن أن نذكر أهم مقومات الأمن الغذائي في النقاط التالية:

• الأمن المائي:

تمثل قضية المياه أحد المقومات الأساسية في توفير الغذاء للدول، حيث أنها تعد قضية أمنية وسياسية بدرجة أولى، إذ تسعى كل الدول العالمية الى السيطرة على مصادر المياه، الى جانب الأرض الصالحة للزراعة بهدف انتاج الغذاء وتلبية الاحتياجات الغذائية للسكان، وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي وبالتالي ضمان الاستقرار في المجتمع.

• الأراضي الصالحة للزراعة:

تعتبر الأراضي الصالحة للزراعة من أهم المقومات الأساسية والمهمة في المشاريع الزراعية والفلاحية، وفي حالة ندرتها لابد من ضرورة العمل على سياسات ومشاريع من اجل استصلاح الأراضي، مع التشدد والحزم والصرامة في مواجهة ظاهرة التصحر، وحماية الغابات من الحرائق، وتشجيع الاستثمار في المجال الزراعي والفلاحي.

• الثروة الحيوانية:

تعتبر الثروة الحيوانية من اهم ومقومات الامن الغذائي، حيث تعتبر مصدر مهم لإنتاج عدد من المواد الغذائية مثل الحليب والألبان واللحوم وغيرها، ولذلك لابد من العمل على حماية الثروة الحيوانية من الانقراض وتجريم عملية الصيد خلال مواسم التكاثر، والسعي الى توسيع المساحات المخصصة لتربية الحيوانات خاصة المائية منها.

• الإدارة الرشيدة:

لابد من ضرورة إدارة المواد الغذائية بطريقة عقلانية ورشيدة والمحافظة عليها ومنع تبذيرها وإتلافها وغيرها. (تواتي ، 2018/2019)

4\ مؤشرات الامن الغذائي:

يمكن أن نذكر أهم المؤشرات المتبعة لقياس مستوى الامن الغذائي كمايلي:

1/4 / المؤشرات التقليدية:

- نسبة قيمة الانتاج الزراعي المحلي الى الناتج الزراعي المستورد
- نسبة قيمة الصادرات الزراعية لإجمالي الدخل القومي.
- نسبة قيمة الصادرات الزراعية لإجمالي الواردات في الدولة.
- التقلبات السنوية في الإنتاج الزراعي.
- نسبة مساهمة الناتج الزراعي في إجمالي الناتج المحلي.
- نسبة مساهمة الواردات الزراعية إلى إجمالي الناتج المحلي.
- متوسط حصة الفرد من قيمة الإنتاج الزراعي.
- نسبة المخزون الغذائي إلى الاستهلاك السنوي.

1/4 / المؤشرات الحديثة:

مع تطور مفهوم الأمن الغذائي، أصبح ضروريا العمل على وضع مؤشرات تتناسب وهذه التطورات والتغيرات، ويمكن أن نذكر هذه المؤشرات الحديثة كمايلي:

• توفير الغذاء:

يحدد هذا المؤشر عن طريق مجموعة الأسعار الحرارية المتوفرة، وتوزيعها على عدد السكان، وتستعمل منظمة الأغذية والزراعة هذا المقياس في إحصاء نسبة تطور الجوع.

• مستوى التغذية:

يحدد على أساس قياسات النمو الطبيعي لجسم الإنسان لنسبة الوزن بالمقارنة مع الطول، ولا تتوفر هذه المؤشرات إلا عند الأطفال، وتعتمد على الدراسات الصحية للمراحل الأولى لنمو الطفل.

• المخزون الغذائي:

يمثل المخزون الغذائي الاستراتيجي مكونا رئيسيا في عرض الغذاء، ويعد ضروريا للسلع الغذائية التيالمخزون الغذائي، يتصف إنتاجها بالموسمية واستهلاكها باستمرارية، والتي تنتج مرة واحدة في السنة ، ويعرف على أنه: سلع غذائية غير محددة يتم الاحتفاظ بكميات منها، تحت إشراف مباشر من قبل الحكومات، وتكون فائضة عن احتياجات الأسواق الآتية الطبيعية. (تواتي ، 2018/2019، ص 24-25)

بالإضافة الى المؤشرات التقليدية والحديثة يمكن أن نذكر مؤشرات أخرى كمايلي:

- **الفجوة الغذائية:** يعبر هذا المؤشر على مدى كفاية الإنتاج المحلي من الغذاء لمواجهة متطلبات الاستهلاك المحلي، ويتم حسابها كمايلي:

الفجوة الغذائية = الإستهلاك – الإنتاج المحلي من الغذاء.

- نسبة الإكتفاء الذاتي: تستخدم بيانات هذا المؤشر لقياس الحجم المطلق والنسبي للفجوة الغذائية، وهذا المؤشر يعبر عن الجانب الأول لمشكلة الأمن الغذائي ممثلاً في عجز الإنتاج المحلي عن تغطية الاحتياجات الاستهلاكية الفعلية، من ناحية ومن ناحية المطلقة فإن حجم الفجوة الغذائية يقاس بالفرق بين حجم الاستهلاك الفعلي من الغذاء وحجم الغذاء المنتج منه، ويتم حسابها كمايلي:

نسبة الإكتفاء الذاتي = (الانتاج / الاستهلاك) * 100.

- مؤشر الناتج المحلي الزراعي.

➤ مؤشر متوسط الأسعار الحرارية للفرد التي توصي بها المعايير الدولية.

➤ مؤشر حجم الواردات والمعونات الغذائية. (تواتي ، 2018/2019، ص 24-28) .

5\ دور المسؤولية المجتمعية للجامعة في توفير الأمن الغذائي:

يمكن أن نرى من خلال كل ماسبق التطرق اليه حول المسؤولية المجتمعية للجامعة والأمن الغذائي، أنه يمكن للجامعة من خلال مسؤوليتها المجتمعية ان تساهم في تحقيق الأمن الغذائي من خلال قيام أعضاء الجامعة من طلبة وأساتذة ودكاترة بإجراء بحوث ودراسات في المجال الغذائي، خاصة في طور الدكتوراه، مثل اجراء دراسات وبحوث حول واقع الأمن الغذائي في الجزائر ومحاولة إيجاد طرق وأساليب لتحسين مستواه حتى نستطيع تحقيق الاكتفاء الذاتي والذي هو ضروري من اجل ضمان الامن الغذائي المطلق وعدم الحاجة الى عملية استيراد المواد الأساسية، بالإضافة الى محاولة إبتكار طرق جديدة في الزراعة، ومكافحة كل المشاكل البيئية التي من شأنها ان تؤثر على الأمن الغذائي للبلاد.

6\ بعض الإحصائيات المتعلقة بالأمن الغذائي في الوطن العربي

لم تكن قضية الأمن الغذائي بالدول العربية هينة في الوضع الطبيعي، إذ تعرضت هذه الدول لتقلبات الأسعار بالسوق الدولية، سواء في أزمة الغذاء العالمي عامي 2006 و2007، أو في أزمة التغيرات المناخية عام 2010، والحال نفسها في ظل أزمة كورونا، التي استمرت خلال عامي 2020 و2021، حيث ارتفعت أسعار الغذاء على نحو ملحوظ، بنحو 35% خلال عام 2021، كما أثرت أزمة الإمدادات الغذائية بظلالها السلبية على الاقتصاديات العربية.

لكن أزمة الحرب الروسية على أوكرانيا أصبحت أكثر تهديدا للوضع الغذائي، ليس فقط على الدول العربية بل على العالم عامة، وإن كانت الدول العربية تأثرت بشكل مباشر وسريع، نظرا لاعتماد العديد منها في تدبير الحبوب والزيوت على روسيا وأوكرانيا.

وحسب تقديرات منظمة الأغذية والزراعة (فاو)، فإن فاتورة الواردات الغذائية على مستوى العالم ستصل إلى 1.8 تريليون دولار، بزيادة قدرها 51 مليار دولار عما كان عليه الوضع عام 2021.

وتعود هذه الزيادة إلى ارتفاع الأسعار، وليس بسبب زيادة كميات الواردات من الغذاء، كما تتوقع المنظمة أن الدول المستوردة ستجد صعوبة في تمويل ارتفاع التكاليف الخاصة بالغذاء؛ مما قد يؤثر على قدرتها في الصمود أمام ارتفاع الأسعار.

ولا يلوح في الأفق حل لأزمة الحرب الروسية على أوكرانيا، وثمة مخاوف من أن يُستخدم الغذاء سلاحاً في تلك الحرب، في ظل الصراع بين روسيا من جهة وكل من أوروبا وأميركا من جهة أخرى. ويمكن أن نتطرق إلى وضعية الأمن الغذائي في الدول العربية من خلال مؤشرات قياس الأمن الغذائي على النحو التالي:

1-6 مؤشر توفر الغذاء

يعد مؤشر توفر الغذاء من المؤشرات المهمة في ظل أزمة الغذاء التي يمر بها العالم منذ جائحة كورونا، ومع استمرار الحرب الروسية على أوكرانيا، إذ يعتمد هذا المؤشر على مجموعة من القياسات الفرعية المهمة، مثل كفاية الإمدادات الغذائية وخطر انقطاع الإمدادات، وكذلك القدرة الوطنية على توزيع الأغذية، وأيضاً جهود البحث العلمي لتوسيع الإنتاج الزراعي والغذائي.

ومن هنا، وجدنا أهمية هذا المؤشر على المستوى العربي عامة، وعلى الدول العربية التي تعاني من النزاعات المسلحة خاصة، وكذلك الأوضاع التي فرضتها الحرب الروسية على أوكرانيا بخصوص تدفق الغذاء، فضلاً عن المساهمة الكبيرة في ارتفاع أسعار الغذاء.

ووفق نتائج هذا المؤشر عام 2020، نجد أن هناك 5 دول هي الأقل أداءً في توفر الغذاء على الصعيد العربي، وهي:

- اليمن 27.5%

- السودان 30.8%

- سوريا 41.3%

- الأردن 48.2%

- المغرب 51.4%

بينما الدول الـ 5 الأفضل في الأداء لهذا المؤشر هي:

- مصر 75.2%

- السعودية 73%

- قطر 70.7%

- الكويت 68.3%

- الإمارات 66.5%

2-6 مؤشر الجوع:

الأكثر تأثراً في البلدان العربية هي:

- الصومال بنسبة 50.8%

- سوريا وجزر القمر بنسبة 42.3%

- اليمن بنسبة 38.4%

- جيبوتي 27.4%

- السودان 25.1%

وكانت الدول الأفضل أداء على هذا المؤشر كل من الإمارات والبحرين والكويت بنسبة بلغت أقل من 5%

3-6 مؤشر الاكتفاء الذاتي

على مستوى السلع التي تحقق فيها الدول العربية اكتفاء ذاتيا بنسب جيدة، نجد كلا من:

- الأسماك 99.3%

- الفاكهة 95.9%

- الخضار 94.8%

- الدرنات 91.3%

وتتمثل المشكلة العربية في تحقيق نسب اكتفاء ذاتي متواضعة في السلع التي تعد سلعا رئيسية في الاستهلاك الغذائي العربي، ومنها:

- الحبوب حيث تصل نسبة الاكتفاء الذاتي فيها 36.8%

- الزيوت النباتية 23.8%

- السكر 31.4%

- البقوليات 38.4%

- اللحوم الحمراء 73.7%

- لحوم الدواجن 65.5% . (<https://www.aljazeera.net/ebusiness/2022/6/16>)-في ظل ارتفاع-

([السعار وتراجع الإنتاج- ما](#))

في حين نجد المؤشر العالمي للأمن الغذائي قد صنف الجزائر على رأس قائمة البلدان الإفريقية وفي المرتبة الـ 54 من بين 113 بلدا عبر العالم في سنة 2021، محسنة بشكل ملموس تصنيفها المسجل في سنة 2019، وأضاف ذات المصدر ان هذا التحسن في ترتيب الجزائر ضمن المؤشر العالمي للأمن الغذائي 2021 هو نتيجة حصولها على نقطة إجمالية تقدر بـ 63.9 نقطة من بين 100، أي 77.9 نقطة بالنسبة للانتفاع و 58 نقطة فيما يخص الوفرة و 62 نقطة للتنوعية والسلامة الصحية للأغذية وأخيرا 50.7 نقطة للموارد الطبيعية والصمود، وقد سجلت الجزائر -حسب ذات الوثيقة- مؤشرا تصاعديا في مجال الامن الغذائي منذ سنة 2012، محسنة بالتالي تصنيفها، من المرتبة الـ 70 في سنة 2019 الى المرتبة لـ 58 في سنة 2020 ثم الى المرتبة الـ 54 في سنة 2021.

ومؤشر GFSI 2021 هو الإصدار العاشر الذي ينشره "إيكونوميست إمباكت" والذي يقوم بتحديث النموذج سنوياً لالتقاط التغيرات السنوية في العوامل الهيكلية التي تؤثر على الأمن الغذائي. ويأخذ مؤشر الأمن الغذائي العالمي (GFSI) بعين الاعتبار قضايا القدرة على تحمل خلال عدة مقاييس، وهي تكلفة الغذاء، وتوافره، وجودته وسلامته، والموارد الطبيعية والقدرة على الصمود في 113 دولة. مبني على 58 مؤشراً فريداً لقياس محركات الأمن الغذائي في كل من البلدان النامية، وأوضح موقع "إيكونوميست إمباكت" الذي نشر الطبعة العاشرة من تصنيف الـ 113 بلدا للمؤشر العالمي للأمن الغذائي، أن الجزائر جاءت على رأس ترتيب البلدان الإفريقية. (<https://www.echoroukonline.com>/تقرير-دولي-الجزائر-الأولى-إفريقيا-في-1)

خاتمة

تعتبر المسؤولية المجتمعية من اهم المهام المنوطة بالجامعات، حيث ان هذه الأخيرة تبذل جهود كبيرة من أجل تأدية مسؤوليتها المجتمعية وخدمة المجتمع والمساعدة في تقدمه من خلال قيامها بدورها الاجتماعي، حيث لم تعد الجامعة مكان للدراسة وتكوين وتخريج الطلبة من اجل نيل مناصب عمل في السوق، بل أصبحت تشكل عنصرا هاما في المجتمع من خلال قيامها بدراسة المشكلات التي يعاني منها المجتمع ومحاولة إيجاد حلول لها، وهذا ما يؤكد على الأهمية الكبيرة للمسؤولية المجتمعية للجامعة والتي يجب عليها القيام بها على أكمل وجه.

وقد توصلت هذه الدراسة الى النتائج التالية:

1\ المسؤولية المجتمعية للجامعة هي: هي عبارة عن تحمل الجامعة لمسؤوليتها اتجاه المجتمع من خلال قيامها بأبحاث ودراسات حول المشكلات والظواهر التي يعاني منها المجتمع ومحاولة إيجاد حلول لها.

2\ للمسؤولية المجتمعية للجامعة أبعاد عديدة نذكر منه: إدارة المسؤولية المجتمعية، دعم بيئة الجامعة الداخلية، دعم البيئة الخارجية للجامعة.

3\ الأمن الغذائي هو: توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمين للنشاط والصحة بصورة مستقرة لكل الأفراد، إعتمادا على الانتاج المحلي أولا، وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية وإتاحته للمواطنين بالأسعار التي تتناسب مع مدخلهم وإمكانياتهم المادية.

4\ للأمن الغذائي أبعاد عديدة نذكر منها: البعد السياسي، البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي.

5\ يتمثل دور المسؤولية المجتمعية للجامعة في تحقيق الامن الغذائي في: محاولة القيام بإجراء دراسات وبحوث بهدف معرفة واقع الامن الغذائي في الجزائر، وكيفية تحقيق الاكتفاء الذاتي، هذا الأخير الذي يعتبر تحقيقه بمثابة مؤشر هام على تحقيق الأمن الغذائي.

المراجع

1\ خير الدين تواتي ، (2018/2019). الأمن الغذائي العالمي الاستراتيجيات والتحديات، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر.

2\ دره عمر محمد وآخرون، (2018). ممارسة أبعاد المسؤولية الاجتماعية وأثرها على أداء الشركات البتروكيماوية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد 6، العدد 2.

3\ سليمة قاسي ، (2021). المسؤولية المجتمعية للمؤسسات الجامعية على ضوء إستجابة البرامج الأكاديمية لمتطلبات المجتمع المحلي، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد 3، العدد 1.

4\ سمير حسن الحاجي محمد، (2017). رؤية مقترحة لممارسة المسؤولية المجتمعية لجامعة الملك فيصل، مجلة كلية التربية، العدد 176.

5\ عبد السلام الأشهب، فتحي بوخاري، (2020). المسؤولية المجتمعية للجامعات بين المفهوم والأبعاد، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، المجلد 8، العدد 4.

6\ عبد الغفور إبراهيم أحمد، (2014). الأمن الغذائي مفهومه، قياسه، متطلباته، دار أمانة للنشر والتوزيع، عمان.

7\ عبد القادر رزيق المخادمي، (2009). الأزمة الغذائية العالمية تبعات العولمة الاقتصادية والتكامل الدولي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة.

8\ عمر محمد دره وآخرون، (2018). المسؤولية المجتمعية للجامعات العمانية الخاصة ودورها في دعم السمعة التنظيمية – جامعة ظفار أنموذجا- ، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، المجلد 02، العدد 10.

9\ الصائغ محمد سعيد، (2014). إستراتيجية مقترحة للجامعات السعودية في تنمية المسؤولية المجتمعية لدى الطلاب، دراسة وصفية تحليلية، مجلة جامعة المدينة العالمية، العدد 9.

10\ ناصر بوجلال، (2014). تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008 على الأمن الغذائي في الوطن العربي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير ، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر.

11\ <https://www.aljazeera.net/ebusiness/2022/6/16> في-ظل-ارتفاع-الأسعار-وتراجع-الإنتاج-ما تاريخ

الاطلاع 24\09\2022 على الساعة 22.00

12\ <https://www.echoroukonline.com> /تقرير-دولي-الجزائر-الأولى-إفريقيا-في-ا تاريخ الاطلاع

22\09\2022 على الساعة 22.38.